تمهيد

من الموضوعات المهمة التي تشغل الرأي العام حاليًا موضوع الإنترنت ، هذه الشبكة العملاقة التي تكاد تقتحم حياتنا في جميع الجهات سواء العلمية أو الترفيهية. فقد أصبحت الإنترنت هي الشغل الشاغل في جميع مجالات الحياة وأصبح تأثيرها واضحًا في مختلف المجالات. ونظرًا لارتباطها بصناعة المعلومات بصفة خاصة ، فقد ظهر تأثيرها واضحًا على هذا المجال والمجالات المرتبطة ومراكز المعلومات والمكتبات والخدمات التي تقدمها. فإذا كان تخصص المكتبات والمعلومات يعني أساسًا بتنظيم مصادر المعلومات وسبل الإفادة منها في كافة صورها المطبوعة والإلكترونية ، فإننا لا نجاوز الحقيقة إذا ذكرنا أن تخصص المكتبات والمعلومات هو الأقرب لدراسة الشبكة ، خصوصا إذا نظرنا إليها من وجهة النظر المعلوماتية.

والإنترنت ، كما يري البعض هي المصدر الإلكتروني الذي يفوق كل ما عداه أهمية في التأثير في خدمات المكتبات وإجراءاتها وفي الأنشطة المهنية للمكتبيين ، وترجع قوة التأثير هذه إلى ما للإنترنت من طابع متعدد الأوجه ؛ نظرًا لأنها تضطلع بثلاثة أدوار في الوقت نفسه في خدمات المعلومات ، فهي أولاً مصدر يمكن استشارته ، والإفادة منه كأية أداة مرجعية أخري ، وهي ثانيًا أكثر ديناميكية وأوسع مدي من أي مصدر آخر يستخدم في المكتبات ، كما أنها أخيرًا تكفل قناة للاتصال أدت إلى اتساع فرص المكتبيين في التفاعل ، فيما يتجاوز حدود المكتبة (مع المستفيدين والزملاء وأصحاب المهن الأخرى) وعلي نحو لم يسبق له مثيل وعن طريق عدد لا حصر له من السبل الجديدة.

وفي غضون فترة زمنية قصيرة نسبيًّا ، أمكن للمكتبات والمكتبيين ربط استخدام الإنترنت ربطًا تكامليًا بجميع أوجه الأنشطة الجارية في المكتبات وتشمل :

١- الاتصال بين العاملين ، أو مع الزملاء أو المستفيدين عن طريق البريد الإلكتروني.

٢- المناقشات عن طريق جماعات الاهتمام المشتركة ، وغيرها من الوسائل الإلكترونية.

٣- دعم ومساندة الخدمات المرجعية على اختلاف أنواعها عن طريق البحث في مراصد البيانات.

٤- استغلال فهارس المؤسسات الأخرى.

ونظرًا لزيادة انتشار مصادر المعلومات المتاحة على الإنترنت ، هذا الوافد الجديد من مصادر المعلومات المتكاملة (ينظر إلى شبكة الإنترنت في ضوء كل ما يقال عنها على أنها وعاء من أوعية المعلومات التي تحرص المكتبات على اقتنائها وإتاحتها للمستفيد) ومن جهة أخري فإنه يقدر عدد مصادر الإنترنت بـ ٥٠.٠٠٠.٠٠٠.٠٠٠ مليار صفحة متاحة على الإنترنت (إحصاء عام ٢٠٠٤) ، وفي مقابل ذلك فإن مصادر المعلومات المرجعية المتاحة على الإنترنت ، قد ظهر معها العديد من السلبيات المتمثلة في الآتي :

١ - عدم الدقة في كثير من المصادر المرجعية المتاحة على الإنترنت ؛ نظرًا لأن النشر على الإنترنت أصبح دون قيود اقتصادية أو فكرية .

٢ - عدم وجود معايير منهجية لتقييم مصادر المعلومات المرجعية المتاحة على الإنترنت باللغة العربية.

٣ - الطبيعة المتغيرة لمصادر الإنترنت ، حيث إن بعض مصادر الإنترنت تتغير باستمرار ، فقد وجد أنه من بين ١٣١ مصدرًا هناك ٣١ مصدرًا قد تغير أو استبدل أو أصبح بمقابل.

٤ - ندرة المعلومات التي يتم إعطاؤها عن مصدر المعلومات المرجعي في بعض الأحيان مثل (المؤلف – التحديث- التغطية – الغرض ... إلخ) .

٥ – التغير في فلسفة الخدمات المرجعية ؛ فقد أصبحت هناك حاجة واقتناع بأن على أقسام الخدمات المرجعية أن تتخلي عن مبدأ «الاقتناء» وأن تعمل على أساس مبدأ «الوصول» أو الإتاحة.

وتهدف الدراسة إلى تحقيق عدة أهداف رئيسة ، منها :

١ – التعرف على فئات مصادر المعلومات المرجعية المتاحة على الإنترنت.

٢ – تحديد سمات مصادر المعلومات المرجعية المتاحة على الإنترنت وسلبياتها.

٣ – إلقاء الضوء على الخدمات المرجعية الرقمية.

٤ – تكوين قائمة مراجعة بالمعايير المقترحة لتقييم مصادر المعلومات المرجعية المتاحة على الإنترنت.

ويتكون الكتاب من خمسة فصول رئيسة.

الفصل الأول : "المراجع الإلكترونية المتاحة على الإنترنت : التعريف والخصائص". وتناول فيه المؤلف المصطلحات الدالة على مصادر المعلومات المرجعية المتاحة على الإنترنت ، والتعريفات المختلفة لهذه المصادر ، ثم فئات مصادر المعلومات المرجعية المتاحة على الإنترنت ، مع عرض لإيجابيات وسلبيات هذه المصادر ثم مناقشة اعتبار الإنترنت مصدرا مرجعيا أم لا ؟

الفصل الثاني : "معايير تقييم المراجع الإلكترونية المتاحة على الإنترنت". وفيه تناول المؤلف ، تعريف التقييم ، ومراجعة الإنتاج الفكري في موضوع تقييم مصادر الإنترنت ، ومصادر التقييم والمراجعة ، والحاجة للتقييم ، وصعوبة تقييم مصادر المعلومات المرجعية المتاحة على الإنترنت ، ثم قائمة مراجعة بالمعايير المقترحة Proposed Checklist .

الفصل الثالث : "تطبيق لمعايير تقييم المراجع الإلكترونية المتاحة على الإنترنت".

ويهدف هذا الفصل إلى تجريب المعايير المقترحة من قبل المؤلف وتطبيقها؛ لمعرفة مدي صلاحية هذه المعايير للاستخدام والتطبيق من قبل أخصائي المكتبات والمعلومات ، مع إجراء دراسة تقييمية لعينة من الموسوعات العربية المتاحة على الإنترنت.

الفصل الرابع : "إدارة المراجع الإلكترونية المتاحة على الإنترنت".

وتناول فيه المؤلف تنظيم قسم المراجع الإلكترونية المتاحة على الإنترنت ، وسياسة تنمية هذه المراجع ، ومعايير اختيارها وإتاحتها ، وشروط استخدامها ، ثم ارشادات لبناء قسم المراجع الإلكترونية المتاحة على الإنترنت في المكتبات العربية.

الفصل الخامس : "الخدمات المرجعية الإلكترونية ". ويتحدث عن التعريفات المختلفة للخدمات المرجعية الإلكترونية ، وفئات هذه الخدمات والمصطلحات الدالة عليها ، والعلاقة بين الإنترنت والخدمات المرجعية من خلال مراجعة علمية ، ثم سياسة الخدمة المرجعية الإلكترونية، والمقابلة المرجعية على الخط المباشر ، بالإضافة إلى طرق تقديم الخدمات المرجعية الإلكترونية ، وتقييم هذه الخدمات ، ثم الحديث عن الخدمات المرجعية الإلكترونية التعاونية مع استعراض لنماذج لها ، ثم عرض للاتجاهات الحديثة في تدريس المراجع في علم المكتبات والمعلومات ، وأخيرًا تأثير الخدمة المرجعية الإلكترونية على أخصائيي المعلومات.

أما مصادر هذه الدراسة فهي كثيرة متنوعة ما بين كتب ودراسات وقواعد بيانات وجماعات بحث فضلا عن الإنترنت نفسها باعتبارها مصدرًا من مصادر المعلومات.

والمؤلف لا يسعه في النهاية إلا أن يقدم الشكر الجزيل لكل من عاونه في إنجاز هذه الدراسة ويخص بالذكر أستاذه القدير أ.د/ حسني الشيمي ، وأ.د/ أمنية صادق ، ولن أدعي أنني قد بلغت ما قصدت ، ولكن تلك البداية وسوف يتبعها التعديلات والإضافات ، وحسبي أن الهدف من ذلك هو خدمة الطلاب والباحثين في تخصص المكتبات والمعلومات.

والله من وراء القصد

د/ رضا النجار

obeikandl.com